مجلة مجمع اللغة العربية
(تصدر مرتين فى السنة)

الجزء السابع والخمسون
صفر ١٤٠٦ هـ - نوفمبر ١٩٨٥ م

المشرف على المجلة :
الدكتور مهدى علام

رئيس التحرير
إبراهيم الترزى

قام بمراجعة هذا الجزء من المجلة السادة المحررون بالمجمع :

- محمد مصطفى منصور .
- سميرة صادق شعلان .
- جمال عبد الحى أحمد .

الفهرس

تصدير :

● للدكتور مهدى علام
ص ٣

بحوث ومقالات :

● القراءات واللهجات
للدكتور على عبد الواحد وافى
ص ٩

● مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولغة العلم
للدكتور محمود مختار
ص ١٦

● وحدة البنية واختلاف الأنظمة
للدكتور تمام حسان
ص ٢٢

● ثلاث كلمات من التوراة والانجيل
للدكتور عمر فروخ
ص ٥٧

● نظرية النحو القرآنى
للدكتور احمد مكى الانصارى
ص ٦٤

● بين الحركات والحروف فى الاعراب
للدكتور أحمد علم الدين الجندى
ص ٧٥

● مصادر جلال الدين السيوطى فى كتابه « المزهر »
للدكتور رمضان عبد التواب
ص ١٠٨

● قضية المصطلح اللغوى الحديث
للدكتور محمود فهمى حجازى
ص ١٢٢

● دلالات مشتركة بين العربية والهوسا
للدكتور مصطفى حجازى
ص ١٤١

● ثلاثة من المستعربين
للدكتور حسين مجيب المصرى
ص ١٥٣

● الاعراب ظاهرة جمالية
للدكتور عبد الحميد ابراهيم
ص ١٥٦

● المستدرك من معانى حرفى التنفيس
للدكتور صبحى عبد المنعم سعيد
ص ١٦٩

- صدف البحر ومحاره
للدكتور على على السكرى
ص ٢٠٧

شخصيات مجمعية :

استقبال :

- كلمة الدكتور مهدى علام
فى استقبال اعضاء المجمع الثلاثة الجدد
ص ٢١٧
- كلمة الدكتور شوقى ضيف
فى استقبال الدكتور حسين مؤنس
ص ٢١٨
- كلمة الدكتور حسين مؤنس
ص ٢٢٣
- كلمة الدكتور حامد جوهر
فى استقبال الدكتور عبد العظيم حفنى صابر
ص ٢٢٧
- كلمة الدكتور عبد العظيم حفنى صابر
ص ٢٣٠
- كلمة الأستاذ عبد السلام هارون
فى استقبال الدكتور كمال بشر
ص ٢٣٧
- كلمة الدكتور كمال بشر
ص ٢٤٢

تأبين :

- كلمة الدكتور ابراهيم مدكور
فى تأبين المرحوم الأستاذ
الشيخ أحمد هريدى
ص ٢٥٠
- كلمة الدكتور الشيخ محمد الطيب النجار
ص ٢٥١
- كلمة الأسرة
ص ٢٥٦
- كلمة الدكتور ابراهيم مدكور
فى تأبين المرحوم الدكتور حسين خلاف
ص ٢٥٧
- كلمة الدكتور توفيق الطويل
ص ٢٥٨
- كلمة الأسرة
ص ٢٦٢

من أنباء المجمع :

ص ٢٦٥

تصدير

قصيدة « الناظرين »

بقلم الدكتور محمد مهدى علام
المشرف على المجلة

كان ذلك منذ ستين سنة ، إلّا قليلًا . كنت يومئذ أُستاذًا بدار العلوم ، وأُستاذًا منتدبًا بقسم التخصص بالأزهر . وكنت ألقى محاضرتين (٨ - ١٠ صباحًا) ، بدار العلوم ، وأمشى إلى الحلمية ، حيث كان قسم التخصص فى شارع البرمونى (به الآن معهد أزهرى) . وكان بمدرسة « التجهيزية لدار العلوم » ، الملحقة بمقر القسم العالى ، فى المنيرة ، مدرس يغادر المبنى فى الوقت الذى أُغادره فيه . وكان طريقنا واحدًا حتى قبيل آخره . وعرَّفنى بنفسه : أنه محمود محمد ناصف[1] ، المدرس بتجهيزية دار العلوم ، وبالمدرسة الإبراهيمية الثانوية . وأنه لأَسباب أهمها أنه كان شديد التحرر – فى ذلك الوقت – غضبت عليه الوزارة غضبة (غير مُضَريَّة) ، واكتفت بأَن جعلت له جدولين ، أحدهما فى تجهيزية دار العلوم ، والآخر فى الإبراهيمية الثانوية بجاردن سيتى .

وكنا نقطع الطريق (نحو ٢٥ دقيقة مشيًا) فى أحاديث أدبية ، فقد اتضح لى أنه شاعر ممتاز ، وإن لم يكن ذائع الصيت (خارج دائرة وزارة المعارف التى كانت تعرف فضله). وتبادلنا شعرنا على مدى الأَيام التى جمعت بيننا فى شوارع القاهرة ، من المنيرة إلى جاردن سيتى .

---

(١) تخرج الأستاذ محمود محمد ناصف من دار العلوم سنة ١٩٠٦ ، وتنقل فى وظائف التدريس بالمدارس الثانوية . أحيل إلى المعاش سنة ١٩٣٧ ، وتوفى سنة ١٩٤٢ (١٨٧٩ – ١٩٤٢) « تقويم دار العلوم » لمحمد عبد الجواد ص ٣٨٣ – ٣٨٤ وكثيرا ما يخلط بينه وبين سمى له (الأستاذ محمود أحمد ناصف) الذى كان أستاذا فى دار العلوم العليا تخرج سنة ١٩٠٩ تقويم دارالعلوم ص ٥١٦ – ٥٩٧

ونَقلتُ عنه قصيدة له بعنوان « الناظران » يصف فيها وضعه فى المدرستين اللّتين كان يعمل فيهما فى وقت واحد ، تحت سلطة الناظر فى كل منهما. وقد وضعتها بين مختاراتى فى كتاب طبع منذ أكثر من نصف قرن[1] . وأعتقد أننى أقدمها الان مُتْعة أدبية لقراء المجلة :

النَّــاس دونى ، إذ لهم ناظر فَرْدٌ ، ولى من دونهم ناظرانْ
كلَاهُمَا إنسَــانُ عين ، ولى عليهمــا الرِّفق إذَا ينظران
ورأسُ مالى أن يدوما معًــا ، فلَيْس يَجزِى عنهُمَــا آخرَان
وإنْ يمَسَّ الدَّهْرُ لى جــانبًا يَقُمْ بنصــرى منهمــا ناصران
وإنْ طلَبْتُ الزَّيْدَ فى رتبتى يشــهدْ بمــا أُدْلى به عادلان

* * *

تَنَازعانى ، والهــوى واحد ، فليس غيرى من لهُ عاشِــقَان
رَضِيتُ ما يُرْضِيهما ، إذ هما بمــا أُلَاقى فيهما شــاعران
لو كَلَّفانى نقْلَ رَضْوَى لمــا فَعَلْتُ إلَّا ما بهِ يأَمــران
وإنْ يَقُولَا : ادأَبْ بلَا فترة ، دأَبتُ حتى يتعبَ الدَّائِبَــان
لَيلًا نهــارًا لَسْتُ أُبْقِى علَى نفسى ، وَلَا أَنْبَتُّ إذ يُجْهِدَان
فإنْ لى عَظمًا حــديدًا ، ولو يدُومُ فيه الضَّربُ لَا يُسْتلَان
وإنَّ لى رجْلَيْنِ من حَــافر حَذَاهُما البَيْطَــارُ ، لَا تَحْفَيَان
فَلَوْ أَرَادَا أَنْ أكونَ لَذِى كليهمــا فى ذاتِ وقت لكانْ
بأَنَّ لى ذَاتَيْن ، ذاتٍ عَلَى وصْف لإنْسِىٍّ ، وأُخْرَى لِجَانْ
بل إنْ يقُولَا : ادأَبْ دَوَاما ، وفى غــيرِ زمان ، لَا أَمَسُّ الزمان

* * *

(١) « بين اليراع والقرطاس فى الشرق والغرب » ص ٦٠ — ٦٢ مطبعة دار العلوم ١٩٣٣

كأنَّنى غدَوْتُ من شِقْوَتِى   مُوَكَّل بى دائِمًا حارسَانْ
أَوْ أَنَّنى حَصَلتُ فى ربْقَة   تَجَاذَبا أَطْرَافَها يَخْنُقان
أَوْ أَنَّنى كالْقِرْد ، فى جِيده   حَبلٌ لهَذَا ، ثم حبل لثانْ
أَوْ أَنَّنى بَهْم بَلِيد ، غَدا   يُلِحّ فى استحثاثه ضاربان
أَوْ أَنَّنى المشَّاءُ ، ما إنْ يَنِى   فى السَّعى حتى يَفْسُد الصَّاحبان

أَوْ أَنَّنى المُسْتَاءُ من حظِّه ،   مُستَعْجلًا للْمَوْتِ قبلَ الأَوَان

— ٣ —

قد يُؤثَرُ الموْتُ علَى عِيشَة   ضَنْكٍ ، وحملُ الذُّلِّ لَا يُسْتَهَانْ
لٰكنَّنى باللهِ مُسْتَعْصِم ،   أَرْضَى بمَا يَقْضِى ، ولَو بالهَوَانْ
لَا يَسْأَمُ العَيشَ ، على ضَنْكِه   إِلَّا لَئِيم كافِر أَوْ جَبَانْ
ومَنْ أَرَادَ الدَّهْرَ سِلْمًا لَهُ   فَرَأْيُه فى العَيْشِ رَأْىُ الحسانْ
ما فَضْلُه ، إنْ لم تَقُمْ بَيْنَهُ   وبَيْنَ هَذَا الدَّهْرِ حَرْب عَوَانْ

* * *

رحم الله صاحب « الناظرين » .

مهدى علام
نائب رئيس المجمع

البحوث

القراءات واللهجات

للدكتور علي عبد الواحد وافي

من أهم أعمال لجنة اللهجات في مجمع اللغة العربية البحث عن اللهجات العربية القديمة، والكشف عما بينها من وجوه الخلاف في شكل المفردات وفي أصواتها ومعانيها، وتصريف المشتقات ووجوه الإعراب وطرائق الأداء . . . وما إلى ذلك، وبيان ما تركته هذه اللهجات من آثار في اللهجات العامية المتداولة في الوقت الحاضر في البلاد العربية وخاصة مصر .

ولتحقيق هذا الغرض تلجأ اللجنة إلى مراجع كثيرة، من أهمها التراث العربي شعره ونثره . وهذا مرجع هام جداً، ينبغي أن تتابع اللجنة الاعتماد عليه، مع بذل مزيد من التحري في توثيق النصوص، فقد يكون بعضها موضوعاً، أو صادراً ممن لا يوثق بعربيته، أو صادراً بعد عصور الاحتجاج، أو يكون شكل مفرداته أو أعرابها أو وضع تراكيبه قد جاء لضرورة من ضرورات الشعر .

وأقترح أن توجه اللجنة في هذا الصدد قسطاً كبيراً من العناية إلى قراءات القرآن الكريم، وخاصة القراءات التي أجمع الباحثون على تواترها أو تواتر معظم ما جاء فيها، لأن هذا المرجع موثوق به كل الثقة، ولأن في هذه القراءات مجالا كبيراً لاستنباط كثير من وجوه الخلاف بين اللهجات القديمة .

وذلك لأن معظم وجوه الاختلاف بين هذه القراءات يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية، وأن الشارع الحكيم قد قصد من تغير هذه الوجوه أن ييسر قراءة القرآن لمعظم قبائل العرب وبطونها التي كانت حينئذ في الجزيرة العربية، وفق ما درجت عليه ألسنة كل منها في نواحي الأصوات والمفردات والاشتقاق والتراكيب وطرق الأداء . . . وما إلى ذلك .

ويدل على ذلك الحديث الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه « أن النبي عليه السلام كان عند أضاة بني غفار (وهو

مستنقع فى المدينة كان ينسب إلى هذه القبيلة) فأتاه جبريل فقال إن الله يأمرك أن تقرئ القرآن على حرف (أى على وجه واحد من وجوه لهجات العرب) ، فقال سل الله معافاته ومعونته ، فإن أمتى لا تطيق ذلك ، (أى لأنها متعددة اللهجات فلا تطيق قراءة القرآن وفق لهجة واحدة) ثم أتاه الثانية ، فقال اقرأ على حرفين ، فقال له مثل ذلك ، ثم أتاه الثالثة بثلاث فقال له مثل ذلك ، ثم أتاه الرابعة فقال إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على سبعة أحرف فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا » . (النووى على مسلم ١٠٣ — ٦) .

فهذا الحديث صريح فى أن الغرض الأساسى من اختلاف هذه الوجوه هو تيسير قراءة القرآن لمختلف القبائل ، حتى تستطيع كل قبيلة منها قراءته وفق ما درجت عليه ألسنتها . وذلك أنه يصعب على أفراد قبيلة ما الانتقال من طرائق لهجتها إلى طرائق لهجة أخرى . بل قد يكون ذلك غير مقدور عليه ألبته ، وخاصة فى طوائف الشيوخ والنساء والأميين ، وهذه الطوائف كانت تستقطب حينئذ معظم العرب . وما قلناه فى القبائل تقول مثله فى بطون القبيلة الواحدة .

وقد روى هذا الحديث من عدة وجوه ، وبلغ فى صحته حد التواتر ، حتى لقد روى الحافظ أبو يعلى الموصلى فى مسنده الكبير « إن عثمان بن عفان قد طلب يوماً ، وهو على المنبر يخطب الناس ، أن يقف كل من سمع هذا الحديث من الرسول عليه السلام ، فقاموا حتى لم يحصوا . فقال عثمان وأنا أشهد معكم إننى سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد اختلف الحفاظ فى تفسير كلمة « سبعة أحرف » ولكنهم مجمعون على أنها تتضمن تيسيراً لمعظم قبائل العرب ، التى كانت فى الجزيرة العربية فى ذلك العهد ، بأن تقرأ كل قبيلة منها وفق الحرف الذى اعتادته فى لهجتها . وهذا هو ما يهمنا فى موضوعنا .

هذا ، وقد روى البخارى فى صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « سمعت هشام بن حكيم يقرأ (سورة الفرقان) على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكدت أساوره فى الصلاة . فتصبرت حتى سلم . فلببته بردائه ، فقلت من أقرأك هذه السورة التى أسمعك تقرؤها ، فقال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت كذبت ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها على غير ما قرأت . فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فقلت إن هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله . اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرؤها فقال كذلك أنزلت . ثم قال اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التى أقرأنيها . فقال كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه » . (٢٠ — ٩ فتح البارى على صحيح البخارى) .

وروى الإمام مسلم فى صحيحه أن « أُبَىّ ابن كعب قال دخلت المسجد أصلى ، فدخل رجل (هو ابن مسعود) فافتتح سورة النحل فقرأ فخالفنى فى القراءة . فلما انفتل قلت من أقرأك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم جاء رجل فقام وصلى فقرأ فافتتح النحل فخالفنى وخالف صاحبى ، فلما انفتل قلت من أقرأك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال فدخل فى قلبى من الشك والتكذيب أشد مما كان فى الجاهلية . فأخذت بأيديهما وانطلقت بهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت استقرئ هذين . فاستقرأ أحدهما فقال أحسنت . فدخل قلبى من الشك والتكذيب أشد مما كان فى الجاهلية . ثم استقرأ الآخر فقال أحسنت . فدخل فى صدرى من الشك والتكذيب أشد مما كان فى الجاهلية . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى بيده ، فقال أعيذك بالله يا أُبَىّ من الشك » ثم تلا عليه الحديث السابق ذكره والخاص بإنزال القرآن على سبعة أحرف (النووى على مسلم ١٠٣ — ٦) .

فهذان الاختلافان (اختلاف عمر مع هشام بن حكيم واختلاف أُبَىّ مع ابن مسعود ورجل آخر) يدلان على أن الرسول عليه السلام كان قبل حدوثهما يقرأ القرآن على عدة وجوه . وكل ما هناك أن بعض الصحابة لم يكن قد سمع غير الحرف الذى كان يقرأ به ، ولم يكن قد بلغه الحديث السابق ذكره ، فظن فى مبدأ الأمر أن ماسمعه هو الحرف المتعين فى القراءة ، حتى هداه الرسول عليه السلام إلى الحقيقة .

وقد قلنا أن معظم وجوه الاختلاف بين القراءات يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية ، ولم نقل أن جميع وجوه الاختلاف يرجع إلى هذا الغرض ، لأن طائفة من وجوه الاختلاف بين هذه القراءات لا ترجع إلى اختلاف اللهجات ، وإنما ترجع إلى أمور أخرى كالاختلاف فى إثبات حرف أو كلمة أو حذفهما (مثال ذلك : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم » ، « وقالوا اتخذ الله ولداً » « فإن الله هو الغنى الحميد» فى سورة الحديد ، « تجرى من تحتها الأنهار » فى سورة التوبة ، بإثبات الواو فى الآيتين الأولين وإثبات هو فى الآية الثالثة وإثبات من فى الآية الرابعة فى قراءات وحذف هذه الأحرف والكلمات فى قراءات أخرى) . وكالاختلاف فى توجيه المعنى وجهه خاصة (مثال ذلك : « غلبت

الروم » ، « يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ... » ببناء الفعلين للمجهول في قراءات وبنائهما للمعلوم في قراءات أخرى). — فهذه الأنواع وماشاكلها في اختلاف القراءات لاتهمنا في موضوعنا ، لأنها لا علاقة لها بما نحن في صدد دراسته وهو اختلاف اللهجات.

هذا ، وأرى أن تتجه معظم عنايتنا إلى القراءات السبع المجمع على تواترها ، أو تواتر معظم ما جاء فيها (وهي قراءات ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو بن العلاء وعاصم وحمزه والكسائي) والقراءات الثلاث التي يرجح الباحثون أنها متواترة كذلك (وهي قراءات يعقوب وأبي جعفر وخلف). — ومعنى التواتر أن معظم ما جاء فيها ثبت سماعه عن الرسول عليه السلام من جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب . فكل قارئ من هؤلاء القراء قد أخذ قراءته مشافهة من صحابي أو تابعي ممن سمعوا هذه القراءة عن الرسول عليه السلام .فعاصم بن أبي النجود مثلا قد أخذ قراءته — وفق ماروا هو عن نفسه — عن مصدرين : أحدهما الإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي وقد تلقى هذا قراءته عن عثمان بن عفان وعلى ابن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب عن الرسول عليه السلام ؛ والمصدر الآخر هو الإمام زر بن حبيش عن ابن مسعود عن النبي عليه السلام . ورواية حفص عن عاصم تمثل ماتلقاه عاصم عن المصدر الأول ، ورواية شعبه عن عاصم تمثل ما تلقاه عاصم عن المصدر الثاني .

ولم يأت واحد من هؤلاء بشيء من عنده حتى إن كثيرا منهم قد أثر عنه قوله : « لولا أنني سمعت الآية على هذا الوجه لأمكن لي قراءتها على وجه آخر » ، و« لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما سمعت لقرأت بحرف كذا وكذا » . ومن أجل ذلك حمل الحفاظ من القراء ورواة الحديث حملة شعواء على الزمخشري في نقده لقراءة ابن عامر : « وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم » ، وظنه أن ابن عامر قد جاء بهذه القراءة من عنده بل كاد بعضهم يحكم بكفره . وفي ذلك يقول ابن المنير في تعقيبه على كلام الزمخشري في تفسيره « الكشاف » « ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة قد قرأها الرسول عليه السلام على جبريل ، ثم رواها النبي على عدد من التواتر من الأئمة إلى أن انتهت إلى ابن عامر ، فقرأها كما سمعها . ولولا أن الزمخشري ليس من أهل الشأنين (أعني علم القراءة وعلم الأصول) لخيف عليه الخروج من ربقة الدين ، وإنه مع هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة » (٢/٤١ الكشاف في تفسير القرآن للزمخشري مع تعقيبات ابن المنير عليه) .

وأما ما يروى عن بعض أئمة القراءات السبع من عبارات يفهم منها أنهم قد تصرفوا باجتهادهم فى قراءة بعض الآيات فهى روايات مختلقة مكذوبة عليهم .

ومع أننى أرى أن تتجه معظم عنايتنا إلى هذه القراءات المتواترة، فإننى أرى ألا نغفل القراءات الشاذة ، ومنها القراءات الأربع الزائدة على العشر ، وهى قراءات ابن محيصن والأعمش ويحيى اليزيدى والحسن البصرى . وذلك أن هذه القراءات الشاذة — وإن كان لايصح التعبد بها ولا قراءتها فى الصلاة— يمكن فى ضوئها الوقوف على كثير من مظاهر الاختلاف بين اللهجات العربية القديمة . وفى هذا يقول ابن جنى فى كتابه « المحتسب » الذى وقفه على الاحتجاج لشواذ القراءات والإيضاح عنها : «من ضروب هذه القراءات ما سماه أهل زماننا شاذا ، أى خارجا عن القراءات السبعة . . . إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعله ، أو كثيرا منه ، مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه . . . ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع فى أهل الأمصار على قراءتهم ، أو تسويغا للعدول عما أقرته الثقات عنهم ، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة مايسمى الآن شاذا ، وأنه ضارب فى صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يُرى مُرًى (أى لئلا يظن ظان) أن العدول عنه إنما هو غض منـــه أو تهمة له . ومعاذ الله ، وكيف يكون هذا ، والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى : يقول « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . . . فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونتجنبه . فإن قَصُر شىء منه عن بلوغه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والاسهاب . إلا أننا وإن لم نقرأ فى التلاوة به مخافة الانتشار ، ونتابع من يتبع فى القراءة كل جائز رواية ودراية ، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا» (المحتسب، الأول ، ٣٢ ، ٣٣ تحقيق النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى) .

غير أنه ينبغى اتخاذ مزيد من الاحتياط ومن التحرى فى توثيق النص وفى اسناده لمن يوثق بعربيته حينما يستدل بهذه القراءات الشاذه على اختلاف اللهجات .

وبين أيدينا الآن مراجع كثيرة لجميع هذه القراءات صحيحها وشاذها . فمن أهم المراجع فى القراءات السبع : أبو عبيد القاسم ابن سلام فى كتابه « القراءات » ، « ماورد فى القرآن من لغات العرب » ، وابن مجاهد فى كتابه « السبعة » ، وأبو عمرو الدنى

فى كتابه « التيسير » ، والشاطبى فى منظومته « حرز الأمانى » ، وأبو شامه فى شرحه لهـذه المنظومة . — ومن أهم المراجع فى القراءات الثلاث المتممة للعشر والتى يرجح الباحثون أنها متواترة كذلك كتاب ابن الجزرى « النشر فى القراءات العشر » . ومن أهم المراجع فى القراءات الأربع بعد العشر كتاب الدمياطى البنا : « اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر». — ومن أهم المراجع فى القراءات الشاذة الأخرى والتى ينسب بعضها لبعض الصحابة كتاب « المصاحف » لابن أبى داود ، و « المحتسب » لابن جنى و « مختصر البديع » لابن خالوية وكتاب « الشوارد للصغانى » .

وبين أيدينا كذلك كثير من تفاسير القرآن التى تعنى ببيان الاختلاف فى وجوه القراءات ومن أهمها تفسير « البحر المحيط» لأبى حيان .

وبين أيدينا كذلك مراجع حديثة منها كتاب « القراءات واللهجات » للمرحوم الأستاذ عبد الوهاب حموده وكتاب « مع المصاحف » للمرحوم الشيخ يوسف النور السودانى ومراجع لزملائنا أساتذة علم اللغة وفقه اللغة فى الجامعات المصرية وغيرها ، ومنها مؤلفات الأستاذين الخبيرين فى اللجنة الدكتورين رمضان عبد التواب وعبد الصبور شاهين .

وقد عرضت أنا لموضوع القراءات واللهجات وما يتصل بذلك فى نحو أربعين صفحة من كتابى « فقه اللغة » وعرضت لهذه الموضوعات كذلك فى كتابى « علم اللغة » ، وفى عدة تعليقات على ما جاء فى مقدمة ابن خلدون فى هذا الصدد ، وذلك فى الطبعة التى قمت بتحقيقها والتعليق عليها .

وتدلنا هذه القراءات على وجوه كثيرة من وجوه الاختلاف بين اللهجات واللغات العربية القديمة وما تركته هذه اللغات واللهجات من آثار فى اللهجات العامية المتداولة فى الوقت الحاضر فى مختلف البلاد العربية وخاصة مصر . ومن أهم هذه الوجوه ما يتعلق بالنواحى الأربع الآتية :

١ — اختلاف القراءات فى وجوه الأداء تبعاً لاختلاف اللغات واللهجات العربية القديمة ، كالإمالة ، والتسهيل ، والإدغام ، وترقيق بعض الحروف (وخاصة الراء) ، وتغليظ حروف أخرى (وخاصة اللام المفتوحة عند وقوعها بعد صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء مفتوحة أو ساكنة) ، ونقل حركة الحرف إلى الساكن قبله مع حذف هذا الحرف وهو المسمى بالنقل عند القراء ، والهمز وعدمه ، ومخارج الحروف . . . وما إلى ذلك من الوجوه .

٢ — اختلاف القراءات فى شكل الكلمات تبعاً لاختلاف اللغات واللهجات العربية القديمة . ففى القرآن الكريم مئات من الكلمات اختلفت شكلها باختلاف القراءات ، وكل شكل منها يمثل لغة أو لهجة عربية قديمة .

٣ – اختلاف القراءات فى وزن الأفعال وما يتصرف منها وفى الجمع والتذكير والتأنيث تبعاً لاختلاف اللغات واللهجات العربية القديمة

٤ – اختلاف القراءات فى الإعراب تبعاً لاختلاف اللغات واللهجات العربية القديمة .

وهناك وجه آخر وجه نظرنا إليه زميلنا الفاضل الأستاذ محمد شوقى أمين فى مذكرته القيمة الملحقة بهذا البحث . وهو اختلاف معانى المفردات القرآنية تبعاً لاختلاف اللهجات . وإن كان هذا الوجه لا علاقة له باختلاف القراءات . لأن هذا النوع من المفردات لا تختلف فى قراءته القراءات . وينبغى أن يخصص لهذا الموضوع بحث على حدة ، يلحق بمعجم ألفاظ القرآن الكريم .

وأما فيما يتعلق برجع كل وجه من وجوه هذه الاختلافات إلى القبيلة التى جاء وفقاً للهجتها فإننا نجد كثيرا من ذلك منصوص عليه فى كتب القراءات والتفسير واللغة . ولا يضيرنا فى شىء ألا نجد وجها من هذه الوجوه فيما أتيح لنا الإطلاع عليه من مراجع معزوًّا إلى القبيلة التى جاء وفقاً للهجتها . فإنه من المستحيل استقصاء جميع المراجع فى هذا الصدد . ولأنه متى التزم القارىء ، وخاصة من أصحاب القراءات المتواترة ، بظاهرة لغوية فى جميع مواقعها فى القرآن الكريم ، فإنه لا يمكن أن يكون قد أتى بها من عنده . ولا بد أن تكون متفقة مع لغة من لغات العرب . وفى هذه الحالة يكفى أن نقول ، كما يقول كثير من كتب اللغة : ومن العرب من يذهب إلى كيت وكيت ودليل ذلك قراءة فلان وفلان فى جميع المواطن التى وردت فيها هذه المواضع (ونذكر بعض أمثلة من هذه المواطن) .

وأرى من الخير أن نستعين أحيانا بخبير فى القراءات ، وخاصة فى الأمور التى لا تمكن معرفتها بوجه يقينى إلا بسماعها ممن تلقوها مشافهة عن موقف ، وذلك كالأمانة الصغرى والكبرى والتسهيل والرّوْم والإشمام والنطق بالصاد بين مخرجى الصاد والزاى وما إلى ذلك .

هذا ، وينبغى بعد الانتهاء من هذه البحوث وإقرارها فى مجالس المجمع ومجالس المؤتمر أن تجمع فى كتاب بعنوان «القرآن واللهجات» ، ويعقد فيه لكل وجه من الوجوه الأربع السابق ذكرها باب على حدة ، يتفرع عند الاقتضاء إلى عدة فصول ، ويلتزم فيه بالترتيب الأبجدى فى الوجوه التى تقتضى هذا الترتيب ، مع العناية فى كل فصل من فصول هذا البحث ببيان ما تركته اللهجات العربية القديمة من آثار فى اللهجات العامية المتداولة فى الوقت الحاضر فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى .

على عبد الواحد وافى
عضو المجمع

مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولغة العلم

للدكتور محمود مختار

العلم واللغة :

أبدأ حديثي عن العلم واللغة بذكر حقيقتين ثابتتين :

أولهما : أن العلم واللغة عنصران متلازمان من عناصر تقدم الأمة وارتقائها . ولا أدل على ذلك من أن اللغة العربية قد ازدهرت فى عصور الإسلام الأولى بازدهار العلم فى الإسلام ، وأن اللغات الأجنبية الحية قد ازدهرت اليوم بازدهار العلم فى أقطارها .

والحقيقة الثانية هى أنه كما أخذ العرب العلم عن الهنود والفرس وترجموا الكثير من الكتب السريانية واليونانية ، فقد أعطوا الكثير أيضا من علومهم فى الرياضة والفلك والطب والفيزيقا والكيمياء ما لا يزال حيا حتى اليوم فى جذور العلم الحديث .

ومنذ الثلث الأول من هذا القرن شهد العالم بوادر ثورة عارمة فى العلوم وتطبيقاتها تسير بسرعة خارقة ، وتقفز قفزات متلاحقة من عصر الذرة إلى عصر الفضاء ثم عصر الألكترونيات وما إلى كل ذلك . وتعددت فروع العلم وتشعبت وتزاوجت ، وانبثقت منها تكنولوجيا حديثة ذات أضواء ساطعة تغزو العالم فى كل مكان وتضفى على ملامحه قسمات حضارة حديثة .

وبالأمس القريب صحا العالم العربى بعد غفوة طويلة ، يطرق أبواب هذه النهضة العلمية والحضارة ويستعيد ماضى أمجاده . فأنشأ الجامعات العلمية والكليات العملية والتطبيقية ووكل إليها مسايرة الركب العلمى الحديث وملاحقته . واستقدم عددا ضخما من الأساتذة الأجانب . واستتبع ذلك بطبيعة الحال استخدام اللغات الأجنبية بمراجعها وكتبها فى الدراسة العلمية والتطبيقية.

* حديث ألقى فى « ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمى العربى » المنعقدة فى الرباط من ١٨—٢٠ فبراير ١٩٨١

وكان من الطبيعي أن تنقضي تلك المرحلة العابرة بسلام وتعود اللغة العربية لتحتل مكانها في التعليم الجامعي بقوة وجدارة لتقود الركب العلمي نحو أهدافه لتحقيق العزة والكرامة للوطن العربي . ولكن المرحلة امتدت والسنون انقضت وعانى الوطن العربي من نوع جديد من الإستعمار هو الإستعمار العلمي الذى رزح على صدرها بجانب أخويه السابقين الإستعمار السياسي والإستعمار الحربي .

وتضخمت الجامعات في الوطن العربي عدة وعددا حتى غطت جميع أرجائه ، وطرقت التكنولوجيا الحديثة جميع أبواب الحياة من صناعة وزراعة وطب وهندسة وفنون وأعلام وألبستها حللا براقة جذابة ، ولكنها حلل أجنبية مقنعة بأقنعة عربية لا تخفى حقيقتها . فقد كانت أساليب التعليم الجامعي في هذه العلوم كلها أجنبية ، وكانت المصطلحات الحديثة كلها أجنبية .

مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ النهضة العلمية الحديثة أنشيء مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٣٢ ، ونص في قانون إنشائه « أن يكون قيما على سلامة اللغة العربية ، وليجعل منها لغة وافية بمطالب العلوم والفنون كافة ، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحديث » .

وأدرك المجمع رسالته تمام الإدراك واضطلع بأدائها منذ اللحظة الأولى من حياته ، فوضع نصب عينيه هدفين جليين يحكمان مساره ، أولهما الحفاظ على سلامة اللغة وهو الهدف الأسمى الذى لا يختلف فيه إثنان ، وثانيهما العناية الخاصة بلغة العلم والحضارة الحديثة .

واقتحم المجمع مجال اللغة العلمية العربية بقوة ، ففتح ذراعيه للعلميين المتخصصين المعروفين بغيرتهم على اللغة العربية والتعليم الجامعي معا من أمثال الدكتور محمد شرف الطبيب والدكتور أحمد زكي الكيميائي والدكتور مصطفى نظيف الفيزيقي . وألف منهم ومن أساتذه اللغة العربية العريقين بالمجمع أول لجنة علمية لغوية . عهد إليها وضع مقومات استخدام اللغة العربية في التعليم الجامعي ، باعتباره حجر الأساس لأوجه النشاط العلمي والتطبيقي في العالم العربي .

المصطلحات العلمية :

وكان على رأس هذه المقومات ، توفير المصطلحات العلمية العربية ، أو لبنات التخاطب والتفاهم والإتصال بين المشتغلين بالعلم ، بينهم وبين أنفسهم ثم بينهم وبين المجتمع .

وتدارست اللجنة في أول الأمر خير طريق تسلكه لوضع المصطلحات المناسبة . هل تعرب أم تترجم ؟ هل تسجل أم تخترع ؟ هل تطور القديم أم تجمده ؟ وعقدت لذلك الندوات والمؤتمرات واللقاءات ، ودار الحوار المتصل البناء ، وطرحت الآراء ،

حتى وضحت الرؤية وانجلت عن ضرورة المواءمة والملاءمة لجميع الاعتبارات. وخرجت اللجنة من هذا كله بمبادىء وأسس أنارت طريق التعريب ووضع المصطلحات ، وأحاطته بمقومات تضمن سلامة السير فيه دون زيغ أو شطط فرخصت بتعريب المصطلح أو بترجمته وفقا لمبادىء محددة ، وتوسعت فى المجاز والاشتقاق والنقل والنحت كلما رأت ضرورة لذلك .

وانجلت أولى التجارب عن تقبل اللغة العربية واستجابتها بيسر وطلاقة للألفاظ العلمية الحديثة ، وأثبتت قدرتها على الوفاء بمطالب العلوم والفنون وحاجات الحياة الحديثة . وسار الركب على بركة الله يقوده العلميون واللغويون بالمجمع وبالجامعات وتوفرت للغة العلم الكثير من الألفاظ المحدثة والمعربة التى أثرتها وألبستها ثوب الحياة الحديثة.

وكان أساس اختيار المصطلح هو صلاحيته لتحقيق مدلول علمى خاص به سواء كان هذا اللفظ مترجما أو معربا . وثمة أمر آخر له أهميته ، هو الترحيب بالألفاظ التى استقر استخدامها فى اللغات العلمية العالمية بعد صياغتها بلسان عربى مناسب ، وإطلاق استخدام السوابق واللواحق والرموز والإشارات والدلالات للتوضيح والتيسير . وكانوا فى هذا كله يستنيرون بما سجله التراث العلمى العربى فى علوم الطب والكيمياء والفيزيقا والفلك وغيرها من مصطلحات أصيلة أو دخيلة أو معربة زادت بها اللغة العربية ثراء على ثراء . وغنى عن البيان أن اللغات الحية تتبادل باستمرار الألفاظ والمصطلحات بكثرة واستفاضة حتى لتكاد تصبح هذه الألفاظ والمصطلحات موحدة فيما بينها .

نهج اختيار المصطلح :

ورأى المجمع أن ينهج أسلوبا علميا مستقرا فى إختيار المصطلح العلمى ، فلا يكله لإجتهادات شخصية أو لآراء حرة قد تتفاوت بين باحث وآخر . فوضع له نهجا واضحاً ومحددا يلتزم أو يستنير به كل من يطرق ميدان التعريب ووضع المصطلحات العلمية . ونوقش هذا النهج فى جلسة المجمع حيث هذب ونقح ، ثم عرض فى إحدى جلسات مؤتمر المجمع حيث اكتملت مقوماته .

ويقوم هذا النهج على أربعة مبادىء تتناول إطاره العام وهى :

١ — الحفاظ على التراث العربى ، وإيثار ترجمة المصطلح مع إجازة التعريب .

٢ — الوفاء بأغراض التعليم العالى ومتطلبات التأليف والترجمة والثقافة العلمية العالية .

٣ — مسايرة النهج العلمى العالمى فى أسلوب اختيار المصطلح والتقريب بينه فى العربية وبين نظيره فى اللغات العالمية الحية لتسهل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلوم الأساسية وتطبيقاتها .

٤ — تعريف كل مصطلح تعريفاً علميا معجميا .

وتناول النهج بعد ذلك تفاصيل اختيار المصطلح وصاغها فى ثلاثة عشر بندا ، شملت جميع مقومات الترجمة والتعريب والإشتقاق والنحت والإستعارة . وذيلت كل منها بأمثلة عديدة من العلوم الأساسية والتطبيقية . ونشر المجمع هذا النهج فى نشرة خاصة أذاعها على نطاق واسع بين المشتغلين بالعلوم فى مصر وفى الوطن العربى الكبير . ولما كان مجال المؤتمر لا يتسع لتناول تلك البنود أسهاما وتفصيلا فإنى أتشرف أن أضعها تحت نظر المؤتمر لتكون ضمن سجلاته ولتدرس فى لجان العمل المتخصصة فيه . وغنى عن البيان أن المجمع يرحب بتلقى أية ملاحظات عنها أو تهذيبات لها من السادة الأعضاء ومن كل حريص على المشاركة فى تأسيس صرح اللغة العربية العلمية .

السوابق واللواحق :

وثمة موضوع آخر عنى به المجمع فى مجال التعريب والمصطلحات وهو موضوع السوابق واللواحق وإطلاق الإستفادة منها فى إختيار المصطلح . بعد أن أصبح واضحا وجليا أن التقدم العلمى الطفرى الكبير قد لازمه ظهور آلاف من المصطلحات الجديدة التى يصعب أو يستحيل على أى لغة استيعابها بألفاظ جديدة تماما . وقد وجدت اللغات الأجنبية الحل لهذه المشكلة بيسر وذلك بإطلاق استخدام السوابق واللواحق على نطاق واسع جدا لمصطلحات مستقرة أصلا ، لتؤدى معان ذات دلالات مختلفة . فتولدت بذلك ألفاظ كل منها له أصل لغوى واحد ، أحالته السوابق واللواحق إلى عدد من الألفاظ ذات معان علمية مستحدثه ومحددة .

ولم تكن الاستعانه بأسلوب السوابق واللواحق فى لغتنا العربية بدعة . فقد ظهرت فيها منذ أمد طويل ولكن بالكثير من التأنى والحيطة . أما اليوم فإن حاجة العلم والتكنولوجيا الحديثة تستلزم المزيد من هذا الأسلوب الميسر تمشيا مع الحاجة الملحة لسيل المصطلحات الجديدة وكسبا للسرعة .

وسايرت اللغة العربية شقيقاتها اللغات الأجنبية دون مساس بقسماتها وطبيعتها فاستعانت بالعديد من السوابق واللواحق ، مع إحكام ذلك كله بموازين دقيقة ، أهمها قصر السابقة أو اللاحقة العربية على المصطلحات العربية فقط كما فى لفظ « لاسلكى » مثلا ففيها «لا » عربية «وسلكى» عربية . وقصر السابقة أو اللاحقة المعربة على المصطلحات المعربة فقط كما فى لفظ « بيوفيزيقا» مثلا ففيها« بيو » معربة « وفيزيقا » معربة وبمعنى أوضح عدم الجمع بين سابقة عربية ولفظ معرب أو العكس.

وقد وضع المجمع نوعا من المقابلة بين السوابق واللواحق فى اللغات الأجنبية وفى اللغة العربية وأوردها كأمثلة يحتذى بها ، وصاغها فى نشرة أخرى خاصة لتناقش فى لجان العمل المتخصصة وللاستئناس بها لمن يرغب . ويسرنى أن أضع هذه النشرة

كذلك فى سجلات المؤتمر . ولا يدعى المجمع لنفسه الكمال فى كل إنتاجه بل إنه يرحب بكل رأى أو ملاحظة ترد إليه ويعنى بدراستها بكل إهتمام .

تيسير اللغة :

وثمة أمر حيوى آخر يعنى به مجمع اللغة ويفرد له العديد من الندوات والمحاضرات واللقاءات فى دوراته المتتابعة وهو موضوع تيسير اللغة نحوا وصرفا وأسلوبا . ولاشك أن كل جهد يبذل فى هذا الموضوع الحيوى سوف ينعكس ضوءه على اللغة العربية العلمية فيزيدها قوة ووضوحا ويسرا هى فى مسيس الحاجة إليها . ولا يتسع لى المجال هنا ، بل إنى لا أجرؤ على الخوض فى هذا البحر الواسع المتشعب الذى يخرج عن طاقتى . وأتركه لفرسانه وسدنته الذين يملكون زمامه وناصيته .

العلميون واللغويون :

على هذا النهج وبهذا الأسلوب يسير ركب اللغة العلمية فى المجمع اليوم ، ويتقدم بخطى وئيدةمستقرة فى مجال تعريب العلوم . وذلك كله بفضل مزيد من الترابط بين العلميين واللغوين ويكفى أن أدلل على ذلك بأن عدد العلميين المجمعيين اليوم هو ١٤ من بين مجموع أعضاء المجمع الحالين وهم ٣٣ فى كافة التخصصات . وأن اللجان العلمية اللغوية المتخصصة بالمجمع قد بلغت اليوم أكثر من ثلثى لجانه وتشمل الطب والهندسة والزراعـــة والفيزيقا والكيمياء والرياضة والصيدلة والنفط والبيولوجيا والتربية والفنون والحضارة . وهذه اللجان المتخصصة تضم نحو ٦٠ عضوا ما بين علميين مجمعيين ولغويين مجمعيين وخبراء متخصصين بالإضافة إلى هيئات التحرير .

وتتولى هذه اللجان المرحلة الأولى من مراحل إعداد المصطلح وتعريفه ، ثم عرضه على مجلس المجمع لتهذيبه وتنقيحه ، وأخيرا عرضه على مؤتمر المجمع السنوى لتقنين صلاحيته واستخدامه .

ثمار المجمع :

ويسرنى أن أنتهز هذه الفرصة ، فأقدم للمؤتمر الموقر حصيلة ثمار المجمع فى العقدين الاخيرين ، وهى خمسة معاجم :

— المعجم الجيولوجى (١٩٦٥) ويحوى نحو ١٢٠٠ مصطلح .

— معجم الفيزيقا النووية والإلكترونيات (١٩٧٤) ويحوى نحو ١٢٠٠ مصطلح .

— معجم الجغرافيا (١٩٧٤) ويحوى نحو ١٥٠٠ مصطلح .

— معجم ألفاظ الحضارة والفنون (١٩٨٠) ويحوى نحو ١٠٠٠ مصطلح .

— معجم الجيولوجيا الكبير (١٩٨٢) ويحوى نحو ٤٥٠٠ مصطلح .

وهناك عدد من المعاجم هى الآن تحت الطبع ويشمل الأجزاء الأولى من المعاجم الكبيرة وهى :

- معجم الفيزيقا الحديثة ويحوى نحو ٤٨٠٠ مصطلح .

- معجم الكيمياء والصيدلة ويحوى نحو ٥٦٠٠ مصطلح .

- معجم البيولوجيا ويحوى نحو ٥٢٠٠ مصطلح .

- المعجم الطبى ويحوى نحو ١٠٠٠٠٠ مصطلح .

وقد أنشأ المجمع إدارة خاصة بالمعاجم نسجل فيها هذا العدد الضخم من المصطلحات فى جزازات . ونأمل أن توضع قريبا فى جهاز الكترونى (كمبيوتر) لتيسير استخراجها والرجوع إليها .

خاتمة :

تلك هى سياستنا فى التخطيط للغة العربية العلمية وهذا هو مسارنا فى إرساء مبادىء المصطلحية ومقاييسها وتلك هى جهودنا فى الإنتاج العلمى اللغوى ، عرضتها على سيادتكم مختصرة ومركزة . أما تفصيلها فيسعدنى أن أطرحه فى لجان العمل بالمؤتمر لتبادل الرأى والمشورة فيه .

والله تعالى ولى التوفيق .

محمود مختار
عضو المجمع

وحدة البنية واختلاف الأنظمة

للدكتور تمام حسان

وحدة البنية وتعدد النماذج

مقـدمة :

تتحد بنية اللغة وتتعدد النماذج التحليلية التى يعرض الباحثو ن من خلالها نظام هذه اللغة ، وإنما أتى تعدد هذه النماذج من قبل الأسس النظرية التى يبنى عليها الباحثون أعمالهم ؛ فمنهم من ينطلق من بداية فلسفية فيرى اللغة كيانا فلسفيا ؛ ومنهم من يبدأ من المنطق فيراها فكرا منطقيا ومنهم من يخضعها للدين فيسخرها له ، ومنهم من يراها كائنا طبيعيا ينمو ويضمحل ومنهم من يراها مظهرا لتصورات ذهنية لاتخضع للوصف ولا للتقعيد وإنما يقول عنها ما يخضع للوصف والتقعيد .

ويتجلى اتحاد اللغة واختلاف النماذج فى عدد من الأمثلة منها ما يتصل باللغات الأوربية التى أخذت النحو فى البداية عن النموذج الذى بناه نحاة اللاتينية ثم تحولوا عن هذا النموذج اللاتينى إلى نماذج أخرى تخضع لتطور الدراسات اللغوية الحديثة .

وإذا نظرنا إلى النماذج المختلفة التى بناها اللغويون للغة الإنجليزية فى الوقت الحاضر وجدنا عددا من هذه النماذج يسود جنباً إلى جنب فى أوساط اللغويين الأمريكيين وإن خضع مجموع النماذج على اختلافها للفكرة التوزيعية أو تفرع عنها . وفى الدراسات العربية كان النموذج البصرى يختلف عن النموذج الكوفى وجاء هذا الاختلاف فى مجال الأصول كما شاع فى مجال الفروع . فقد اختلفت المدرستان حول عدد من الأصول مثل القليل لا يعتد به ، وكثرة الاستعمال تجيز الحذف العطف على الضمير المجرور لا يجوز والأصل فى حروف الجر ألا تعمل مع الحذف ولا يجوز إضافة الشىء إلى نفسه وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال والحمل على الجوار كثير فى كلامهم .. الخ ومن شاء أن يظفر بحشد من أمثلة اختلافهم حول الأصول فليلتمس ذلك فى كتب الخلاف وأشهرها كتاب الإنصاف لابن الأنبارى . ثم أضاف

كتابى : « اللغة العربية : معناها ومبناها » نموذجا آخر إلى نماذج النحو العربى سنعرض له فيما بعد بالتفصيل على قدر ما تسمح المسافة المخصصة لذلك فى هذا العرض .

ولا تستوى الحسنة ولا السيئة من بين هذه النماذج ما دامت تختلف فى مآخذها وتتباعد كبعد ما بين التأويل وظاهر النص . وإن كفاءة أى واحد من هذه النماذج إنما تنبع من قربه من الوفاء بالشروط العلمية التى تعارف عليها العلماء وهى الموضوعية المتمثلة فى الاستقراء الناقص وإمكان التحقق من صدق النتيجة ثم الشمول المتمثل فى الخضوع لمبدأ الحتمية وتجريد الثوابت ثم التماسك المتمثل فى الاعتماد على التقسيم والحرص على عدم التناقض وأخيرا الاقتصاد المتمثل فى التقعيد والاستغناء بالأقسام عن الخوض فى المفردات. تلك هى خصائص العلم المضبوط أو الصناعة كما يسميها تراثنا العربى . والنحو صناعة كما يقول النحاة فلابد أن تتحقق له الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد . وقد يتحقق له بعض هذه الشروط دون بعض وقد يتحقق له الأكثر دون الأقل أو الأقل دون الأكثر ومن هنا تختلف النماذج قربا وبعدا من الصورة المثالية للنموذج فتتفاوت حسنا وسوءا (أى من ناحية الـ elegance) ومما يوضح التفاوت فى تحقق هذه الشروط ما نلمحه من فارق بين النحو وفقه اللغة . فالنحو صناعة لأنه يتناول ثوابت الأفكار والأقسام وفقه اللغة ليس من قبيل الصناعة لأنه يبحث فى المتغيرات ومفردات الظواهر إذ يتناول علاقة اللفظ المفرد باللفظ المفرد والظاهرة المفردة بالظاهرة المفردة كما يتناول علاقة اللفظ المفرد بالمعنى وعلاقة اللفظ المفرد بالاستعمال ثم لا يصطنع لذلك شيئا من التفسير ولا التعقيد ولا التجريد إلا ما يستعيره استعارة من علوم أخرى كالصرف والأصوات كحين يعالج ظاهرة الاشتقاق أو ظاهرة التأليف مثلا . ومثل ذلك يقال عن الفارق بين البصريين والكوفيين حين ننظر مثلا إلى الأصل البصرى الذى يقول : « القليل لا يعتد به » إذ نرى الكوفيين يعتدون بالقليل فيدنون بذلك من الاعتداد بالمفردات من الظواهر وقد علمنا أن العناية بمفردات الظواهر أشبه بفقه اللغة منها بالنحو .

فإذا وضعنا هذه الحقائق السابقة نصب أعيننا علمنا أن اللغة العربية التى وصفها النحاة يمكن أن تظل على حالها التى تبدو بها فى تراثنا الأدبى ثابتة لا تتغير ثم تحاول الأجيال المتعاقبة من الباحثين أن تكشف عن نظامها بإنشاء النماذج المتعاقبة لهذا النظام دون أن تتأثر هذه اللغة بذلك الاختلاف فى بناء النماذج . وسأحاول فى الصفحات التالية أن أعرض النموذج البصرى الذى أنشأه النحاة ولخصه كتاب سيبويه ثم أعرض بعد ذلك نموذجى الذى تضمنه كتاب « اللغة العربية» سنة ١٩٧٣ . لم أعرض تطبيقا لنموذج النحو التحويلى على اللغة العربية

مأخوذا من كتاب Aspects لتشكوفسكى سنة ١٩٦٥ . وبذلك أرجو أن أضرب المثل لإعادة وصف اللغة العربية فى ضوء علم اللسانيات .

النموذج البصرى :

بنى النموذج البصرى على أسس منهجية معينة يمكن تلخيصها على النحو التالى :

١ — الكلمة وحدة الجملة ومن ثم كانت هى النواة التى دارت حولها الدراسات الصرفية والمعجمية . أما فى الصرف فقد حددت صيغها وأصولها وزوائدها ومايلحقها من الظواهر المختلفة التى يشملها مصطلح « التغيير » كالإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف الخ وعنيت الدراسات الصوتية بإمداد الصرف بكثير من الحقائق التى استعان بها على دراسة الكلمة ؛ وإنما وقع اختيار النحاة على الكلمة دون الصوت المفرد ودون المقطع ودون المتلازمين لأن الكلمة بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد . وهكذا يبدو أن فكرة الإفراد هى التى أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل . أضف إلى ذلك أنها نواة صيغة مفردة وأن اللواصق والزوائد تلصق بها وأن ظاهرة الإعراب فى اللغة الفصحى ارتبطت بالكلمة . فالإعراب عندهم أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة . وإذا كانت أواخر الكلمات تختلف بحسب المعانى فلا شك أن الكلمة تصلح لأن ينسب إليها استقلال فى بنية اللغة لايمكن أن ينسب مثله إلى الصوت أو المقطع مثلا ، بل لايمكن أن ينسب مثله إلى المتلازمين لأن الإعراب لا ينسب إليهما معا ومن لا يصلحان معا — فى رأى النحاة — أن يكونا وحدة تحليلية قائمة بذاتها ثم إن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها وتأخيرها ويمكن أن تضام الكلمات الأخرى أو تنفصل عنها وبذلك كله يتحقق وجودها النظرى باعتبارها وحدة تحليلية :

٢ — والكلم أقسام ثلاثة : اسم وفعل وحرف . وإن التقسيم مبنى على أساسين أحدهما التمييز بحسب المعنى وثانيهما التمييز بحسب المبنى . فأما من حيث المعنى فالاسم مادل على مسمى والفعل مادل على حدث وزمن والحرف مادل على معنى فى غيره وأما من حيث المبنى ؛ فالأمر واضح من قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وأل
ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت وأتت ويا افعلى
ونون أقبلن فعل ينجلى
سواهما الحرف . . . .
. . . .

ومع التسليم بأن مثل هذا التقسيم ينبغى أن يأخذ فى اعتباره المعنى والمبنى معا على حد ماصنع النحاة ، يحسن أن نشير هنا إلى أن النحاة أحسنوا اختيار المبدأ ولكنهم قصروا بعض الشئ عند إجراء التطبيق ، لأن الاسم فى تقسيمهم اشتمل على أمشاج من الكلم بينها اختلاف هام جدا من حيث المبنى إذ لايدل كل اسم عندهم على مسمى لأن المصدر يدل على الحدث ، والوصف يدل على موصوف بالحدث ، والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب، والظرف يدل على اقتران حدثين وأسماء الأفعال تدل على استعمال إفصاحى إنشائى للغة وهكذا نجد أن هناك طوائف من .الأسماء لاتدل على مسميات أضف إلى ذلك أن الحرف لايدل على معنى فى غيره وإنما يدل على علاقة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة فله معنى وظيفى يعرف به ويساق له وينسب إليه . وحسبنا أن نعلم أن النحاة أنفسهم نسبوا المعانى إلى الحروف وحسبنا أن نقرأ قول ابن مالك :

على للاستعلا ومعنى فى وعن
بعن تجاوزا عنى من قد فطن

الخ . والأمر من حيث المبنى يبدى لنا بعض المفارقات أيضا ، فالضمائر لاتقبل التنوين وبعضها لايقبل النداء ولاتدخل عليها « أل » وإن دخل عليها حرف الجر لم يظهر عليها وكذلك الحال فى الظروف وأسماء الأفعال . ولقد عد النحاة النواسخ من بين الأفعال وهى ليست متصرفة تصرفا تاما فى معظمها وبعضها يأبى علامات الأفعال . وهذا وغيره مما يمكن أن يطلع عليه فى كتابى : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٨٢ — ١٣٢ :

٣ — حين لاحظ النحاة عدم اطراد صور الاستعمال أدركوا أن محاولة بناء القواعد على أمور غير مطردة أمر غير ممكن وغير مفيد : وكيف يتبادر إلى ذهن من لايعرف العربية أن النون فى « ينبغى » وهى تنطق بضم شفتين والنون فى « ينفع » وهى من الشفة السفلى والأسنان العليا » والنون فى « ينظر » وهى يخرج فى نطقها اللسان والنون فى « ينقل » وهى تنطق فى اللهاة ؛ كل ذلك يؤدى وظيفة واحدة من حيث المعنى ؟ بل كيف يمكن أن يتصور المرء منذ الوهلة الأولى أن « استخرج » و « ع » و « ره » يمكن أن توضع تحت عنوان واحد ؟ بل كيف يمكن أن يضع المرء قاعدة واحده مثل « زيد دنف » و « دنف » فى جواب « كيف زيد » ؟ من هنا كان لابد للنحاة أن يعزفوا عن غير المطرد إلى المطرد فإن لم يجدوا المطرد فى الاستعمال اخترعوه بالتجريد . وكذلك كانت الحال ، فقد اخترع النحاة (أصل الوضع) وبنوا النحو على هذا الأصل .فأما النونات

التى سبق الكلام عنها فأصل وضعها نون مجردة فى الذهن تنسب إلى النطق فى اللثة ، وتتمثل عند نطق النون المفردة وهى ساكنة غير متحركة ولكل حرف من حروف العربية أصل مثلها للنون أصل . والذى يقرأ باب الإدغام فى كتاب سيبويه يجد سيبويه يتكلم عن الأصول والفروع فيعد الأصول تسعة وعشرين ويجعل لها فروعا تصلح فى قراءة القرآن والشعر وفروعا أخرى لا تصلح لذلك وهذه الأصول هى أصول وضع الحروف التى جردها النحاة .

ولكل كلمة أصل وضع كذلك وإنما يعدل بالكلمة عن أصل وضعها بالإعلال أو الإبدال أو النقل والقلب أو الحذف أو الزيادة «فقال» أصلها «قول» وقد عدل بها عن هذا الأصل بواسطة الإعلال إذا تحركت الواو (التى فى الأصل المجرد فى الذهن) وانفتح قبلها فصارت فى الاستعمال الفا وهكذا أعلت عين الكلمة «وكساء» أصل وضعها كساو ، قد وقعت الواو متطرفة أثر ألف زائدة فأبدلت همزة . ويقوم أصلها يقوم بقاف ساكنة وواو مضمومة وقد نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الواو وحياض أصلها حواض وقد وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام قبلها كسرة فقلبت ياء و يجد أصلها يوجد بياء مفتوحة وواو ساكنة وجيم مكسورة وقد وقعت الواو فاء لمضارع فعل من نوع «المثال» فحذفت إذ تحذف من مضارع هذا النوع فى أمره ومصدره ومصغره . و «رجيل» المصغرة أصلها «رجل» زيدت فيها ياء ساكنة للتصغير . كل هذا من الناحية الصرفية . أما من الناحية الاشتقاقية فإن «استغفر» أصلها (غ ف ر) و «جاه» أصلها «و ج ه» و «سمة» أصلها «وسم» و «اذكره» أصلها «ذ ك ر» وهلم جرا .

ولكل جملة أصل وضعها . وقد عرف الجزولى الكلام بأنه «اللفظ المركب المفيد بالوضع» فإذا عرفنا أن الجزولى كان يقصد تعريف «الجملة» عرفنا أن الجملة لها صورة مجردة فى الذهن عند النحاة قد يطابقها الاستعمال وقد يختلف عنها ، وهذا الأصل هو :

الجملة الاسمية : مبتدأ + خبر

الجملة الفعلية : فعل + فاعل (أو نائب فاعل) .

الجملة الشرطية : أداة + شرط + جزاء

جملة الأمر : صيغة الأمر + فاعل إما ضمير متصل ومستتر

جملة النهى : أداة + مضارع + فاعل (إما ضمير متصل أو مستتر)

وهكذا يصبح أصل الوضع أمرا ثابتا من عناصره الأظهار والذكر والاتصال

والرتبة على عكس مايجرى على الحمل الحقيقية فى معمعة الاستعمال من إضمار أو حذف أو فصل أو تقديم وتأخير إلى غير ذلك من مظاهر « التغيير » وهذا الثبات الذى نسبه النحاة لأصل الوضع مكنهم من أن يبنوا قواعد مطردة صارمة بمعزل عن تطور اللغة من عصر جاهلى إلى آخر إسلامى وعن اختلاف القبائل فى استعمل اللغة من الحجاز إلى نجد فلماتم لهم ما أرادوا من بناء القواعد عمدوا إلى قواعدهم المبنية بتجريد الأصول فسلطوها على المسموع من الفصحاء وهو مبنى على السليقة دون التجريد فحين اختلف المسموع عن القاعدة كان بعض النحاة يطعن على العرب ويغلطهم ، وكان بعضهم الآخر يسلم لهم معترفا بما قاله الفرزدق لابن أبى إسحق « علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » .

وهكذا نرى أن النحاة افترضوا « أصل الوضع » فإذا اتفق المستعمل معه فذلك ، وإلا ادعى النحاة أن هذا المستعمل قد عدل به عن الأصل . فإن كان المعدول به عن الأصل حرفا سمى العدول إدغاما أو إقلابا وإخفاء الخ وإن كان كلمة سمى العدول إعلالا أو إبدالا أو نقلا أو قلبا أو حذفا أو زيادة أو عدلا وإن كان جملة سمى العدول إضمارا أو حذفا أو فصلا أو زيادة أو تقديما وتأخيرا . وكل عدول عندهم كان يتطلب الرد إلى الأصل وهذا الرد إلى الأصل يتم فى ضوء قواعد صوتية أو صرفية أو نحوية ويسمى « التأويل » وإنما اختاروا هذا المصطلح ليدلوا به على قصدهم أن يعملوا على أن « يؤول » هذا المعدول به عن الأصل إلى أصله . فكأنهم أخذوا لفظ « التأويل » من الفعل « يؤول » .

٤ — وكذلك جعل النحاة للقاعدة أصلا وسموه « أصل القاعدة » وجعلوه صالحا لأن يعدل بالتركيب عنه إلى قواعد فرعية . فالقاعدة العامة للمبتدأ والخبر تخضع للأصل القائل « الأصل فى المبتدأ التعريف وفى الخبر التنكير » (ابن عقيل ١ / ٢١٦) ، ولكن هذه القاعدة الأصلية يعدل عنها إلى قاعدة أخرى فرعية تقول : « إذا أفادت النكرة فلا يمنع الابتداء بها » (نفس المرجع) وكذلك يقول أصل القاعدة « لا يخبر بالزمان عن الجثة » ولكن هذه القاعد قد يعدل عنها عند أمن اللبس إلى قاعدة فرعية تقول : « إذا كان الإخبار بالزمان عن الجثة لايذهب بالفائدة جاز » والأمر كذلك بالنسبة للأصل القائل : « أى معربة » والفرع القائل : « تبنى أى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها » . وهكذا إذا وقعنا على تركيب تصدق عليه القاعدة الفرعية أمكننا أن نرده إلى أصله (القاعدة الأصلية) بواسطة التأويل إذ ننسبه إلى ذلك الأصل ونعترف به فى ظله ونعده استثناء منه ، وهذا هو تأويل القاعدة

أى الرجوع بها إلى أصلها المنسجم مع ظاهر النص أو الذى يتبادر من ظاهر النص . أما إذا كان تفسير بناء تركيب ماتم فى ضوء أصل لايتبادر إلى الذهن من ظاهر النص فيضطر النحوى إلى « إخراج »التركيب من الأصل القريب الذى ينسجم مع أول فهم للنص إلى آخر غير وارد عليه للوهلة الأولى فذلك نوع آخر من التأويل غير « الرد » يسمى « التخريج » من ذلك مثلا مادار حول قوله تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلا ياجبال أوبى معه والطير » قرأ عيسى بن عمر بنصب الطير وقال إن « الطير » معطوف على محل المنادى أما النحاة الآخرون فمع اعترافهم بقراءة النصب قالوا إن هناك قراءة أخرى بالرفع وإن « الطير » المنصوبة لايمكن عطفها على محل المنادى لتشابه أحكام المنادى — وأحكام تابعه والمعروف أن المنادى إذا اقترن بأل فإنه لاتسلط عليه « يا » وإنما تتوسط « أيها » بينهما . وحين رأى النحاة أن ظاهر النص يشهد بما رآه عيسى بن عمر بحثوا عن معنى آخر يمكن أن ينسجم مع أصل قاعدة أخرى وهى القاعدة العامة للعطف التى يعطف بحسبها غير المنادى فعثروا على ذلك المعنى بأن جعلوا الطير معطوفة على « فضلا » فكأن الله تعالى آتى داود فضلا وآتاه الطير ولكن يشهد لرأى عيسى قوله تعالى « وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير » أما هذا الصنيع من القائمين به فيعد « تخريجا » لا « تأويلا » وهكذا يمكن الرجوع إلى أصل الوضع بالرد فقط ، ويمكن الرجوع إلى أصل القاعدة به أو بالتخريج .

٥ — ولقد بنى النحاة نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوى وهى العلامة الإعرابية وأقاموا عليها نموذجاً متكاملا سموه « العمل النحوى » أو « العوامل النحوية » وقسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية ، وقسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديرى ومحلى وأخضعوا الظاهرة كلها لفكرة أصل الوضع . فالأصل فى الإعراب أن يكون بالحركة وأما الحرف فهو فرع عليها وعدول عن الأصل ، والأصل فى الإعراب أن يكون ظاهرا فإذا لم يظهر فذلك عدول عن الأصل يرد إليه بالتقدير ، فإذا كان مالم يظهر عليه الإعراب مقصورا أو منقوصا قدرت الحركة على آخره ، أما إذا كان مفردا مبنيا أو جملة فالمقدر هو المحل . والأصل فى النصب أن يكون بالفتحة وفى جمع المؤنث السالم عدول عن الأصل ، والأصل فى الجر أن يكون بالكسرة وفى الممنوع من الصرف عدول عن الأصل . والأصل فى الإعراب أن يكون للأسماء وفى إعراب المضارع عدول عن الأصل يتطلب التعليل بعلة الشبه كما أن فى بناء الأسماء عدولا عن الأصل بعلة الشبه أيضا لقد ظهر فى صفوف النحاة من ألقى

خلال الشك على ظاهرة الإعراب وزعم قطرب أن ارتباط الإعراب بالمعنى لايعدو أن يكون من تأصيلات النحاة وتجريداتهم وأعانه على ذلك ما لاحظه من توسع الشعراء والفصحاء فى ارتكاب الضرائر الشعرية مع عدم ذهاب المعنى ، فالقرآن والحديث والشعر وكلام العرب ملىء بالتوسع فى أمر العلامة الإعرابية والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى وحسبنا أن نذكر مثالا من كل نوع مما سبق .

فالله تعالى يقول : « إن هذان لساحران » والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » والفرزدق يقول :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتا أو مجلف

والعرب تقول : « خرق الثوب المسمار » برفع الثوب ونصب المسمار . ومعنى هذا أن قطربا لم ينكر وجود الإعراب نفسه ولو أنكره لقام القرآن المتواتر بإعرابه والشعر الذى لايستقيم وزنه إلا مع الإعراب شاهدين على خطل رأيه ووضوح باطله . وإنما زعم قطرب أن هذا الاعراب الذى لا سبيل إلى نفى وجوده لا يرتبط بالمعنى على نحو ماقرر النحاة . ولكن ذلك أيضا لايسلم لقطرب وإن كان بعض المحدثين ومنهم المرحوم الدكتور ابراهيم أنيس قد وقفوا فى صف قطرب وأنكروا الصلة بين الإعراب والمعنى . ولو لم يرتبط الاعراب بالمعنى ماكان هناك فارق فيه بين عبارتى « هذا كاتب ساخر » و « هذا كاتب ساخرا » ومعنى هذا أن الإعراب قرينة من قرائن المعنى النحوى لامراء ، وأن الذى دعا قطربا إلى الوقوف هذا الموقف يمكن تفسيره على نحو آخر كما سنرى من بعد (انظر فكرة الترخص فى هذا البحث) .

٦ — ونظر النحاة فى الزمن النحوى فرأوا أن الأزمنة ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل . ولكن الزمن عندهم ارتبط بالصيغة المفردة ارتباطا تاما حتى قالوا : « إن الفعل دال على الحدث بلفظه وعلى الزمن بصيغته » وكأن المضى عندهم ارتبط بالبناء على الفتح وقبول ضمائر الرفع المتصلة ومن ثم رأيناهم ينسبون المضى إلى « نعم وبئس » وما أفعله « و « هيهات » لتحقق البناء على الفتح فيها وينسبونه إلى « ليس » لهذا ولقبولها ضمائر الرفع المتصلة على الرغم مما يبدو فى معانى هذه الكلمات من بعد عن معنى الزمن فى أساسه ، وارتباط «العبارات» التى هى فيها بمعنى التو واللحظة ، فإذا وجدوا أن السياق ربما أدى إلى معنى زمنى غير الذى نسبوه إلى الصيغة ذهبوا ينسبون المعانى الزمنية إلى الأدوات

كنسبة « القلب » إلى « لم » ونسبة الدلالة على مايستقبل من الزمان إلى « إذا » ونسبة شئ من معنى الحضور إلى « قد » وهكذا حبسوا الدلالة الزمنية للنحو العربى فى هذا النطاق الضيق بسبب انشغالهم بالمفردات وبناء النحو عليها كما سبق أن أشرنا وسنرى من بعد أن الزمن فى اللغة العربية أغنى بكثير مما تصوره النحاة .

نموذج كتاب اللغة العربية (١٩٧٣) :

إنما مثلى بالنسبة لهذا النموذج ومثل البصريين بالنسبة لنموذجهم كمثل رجلين أرادا أن يكشفا عن بنية ضاحية صغيرة من مدينة إذ تتكون هذه الضاحية من ثلاث مجموعات من المبانى . فأما أحد الرجلين (والمثل هنا للبصريين) فقد ركب طائرة عمودية توقفت به فى الجو فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة تمكنه من رؤية المبانى المذكورة دون بقية المدينة فاطلع فرأى هذه المبانى من ثلاث كتل (والمثل للاسم والفعل والحرف) فأقر بذلك ورضى به وجعل ذلك فى صلب معلوماته عن الضاحية . وأما الرجل الآخر (والمثل لشخصى المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما قصد إلى هذه الكتل ماشياً فدخلها واحدة بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونة من بنايات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها من الطائرة إلا أنها كتلة واحدة . حين رأى تعدد البنايات فى كل كتلة ذهب يتفرس فى صورة كل منها والغرض الذى تستعمل من أجله ، فخرج من تجربته هذه بزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة أقسام هو فى الحقيقة سبعة أقسام للمبانى لا ثلاثة وهكذا وصل نموذجى الذى بنيته إلى جعل أقسام الكلم سبعة : الاسم — الفعل — الوصف — الضمير — الظرف — الخالفة — الأداة . فالنحاة البصريون أشرفوا على أقسام الكلم من أصولهم المجردة تجريدا عقليا بعد أن التزموا بعبارة قالها على ابن أبى طالب رضى الله عنه « الكلم اسم وفعل وحرف » وطلب إلى أبى الأسود أن ينحو هذا النحو . أما نموذجى فقد بدأ بالاستقراء المنهجى الوصفى المبنى على أسس من المعنى وأسس من المبنى وانتهى إلى هذا النموذج المستقل عن النحو البصرى مع بعض الانتفاع بالمدارس الغربية فوجد ما يلى :

١ — أن ما سماه النحاة : « الاسم» يشتمل فى الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر فإذا كانت الأسماء تعرف بأل فإن الأوصاف (اسم الفاعل والمفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لاتفيدها « ال » تعريفا ولاتخصيصا وإذا كانت الأسماء لاتطلب مرفوعا ولا منصوبا فالأوصاف تفعل ذلك الخ . ثم إذا دلت الأسماء

على مسمى فالضمائر (الموصوليه والإشاريه والشخصية) تدل على مطلق غائب أو حاضر ولا تقبل بعض العلامات الشكلية كالأسماء وتنتظم فى جداول بحسب التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على عكس الأسماء وتبدو أحيانا فى صورة مشبعة وأخرى فى صورة مضعفة فإذا أضعفت اتصلت بالكلمة كما تتصل باء الجر أولا مثلا والظرف (انظر المقصود بالظرف فى الكتاب المذكور) لا يدل على مسمى ولاتتصل به ال ولا يقبل الجر والتنوين والنداء وهكذا ..

٢ — إن ما سماه النحاة« الفعل »يبدو أيضا فى صورة تحتاج إلى كثير من العناية والنظر . لقد اشتمل الفعل على النواسخ التى لادلالة لها على الحدث كما اشتمل على التعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن ورصدوا للفعل علامات يأباها كثير مما عدوه من قبيل الأفعال ، فقد نسبوا الفعل إما إلى التعدى وإما إلى اللزوم فيما سبق دلالة على تعد أو لزوم وهلم جرا مما قد يرى بتفصيل أتم فى كتاب اللغه العربية : معناها ومبناها .

٣ — لم يدرك النحاة المعنى العام الذى تندرج تحته الأدوات جميعا ، وهو معنى الربط والدلالة على العلاقة فساقوا للحرف تعريفا لايكفى فى حد الحرف خاصة ولا الاداه بعامة إذ قالوا : الحرف ما دل على معنى فى غيره دون أن يذكروا طبيعة الغير ولا طبيعه هذا المعنى . وهكذا حصلنا على تعريف غير جامع ، لأن النواسخ (وسنعدها من الأدوات) تدل على معنى فى غيرها وهو النسخ ، وغير مانع ، لأن الظروف الجامدة المبينة لـ وهى ليست من الأدوات) تدل على معنى فى غيرها وهو اقتران حدثين .

لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية ١٩٧٣ على أساس تقسيم جديد فقسم الكلم إلى : اسم — وصف — فعل — ضمير — خالفة ظرف — أداة .

وفرق بين كل قسم من هذه الأقسام وبين غيره على أساس مزدوج من المعنى والمبنى وهذا التقسيم جزء لا يتجزأ من نظام اللغة العربية كما يتصوره النموذج . والمعروف أن النظام تجريد صامت ساكن غير متحرك وأن هذا النظام إن كان الإطار الذى يرتبط به الاستعمال فإن الفرق بينه وبين الاستعمال فرق ما بين الحسى والمعنوى أو بين الساكن والمتحرك أو بين القانون والسلوك الفردى والمعروف أن الاستعمال اللغوى ، بحكم ماله من دينامية وخضوع لظروف التكلم والمتكلم ، لايمكن أن ينطبق تمام الانطباق على أى نموذج يمكن للباحث فى اللغة أن يجرده تجريدا : ومن هنا ينبغى لصاحب النموذج بعد إنشاء الإطار العام أن يفسر الظواهر المتعارضة مع هذا التأطير . وهكذا وجدت أن ما يسمى